صريحا كما وحيث أو تصدقت أو علي مالي كذا أو نحوها أو كصانة كما لعدة والشرط
غير مقترن بصريح فاقده وفي المال كون مصرفه قربة أو مباحا اتضح ملكه وما اتبعته
من الثلث مطلقا ومقيدا يمينا أو لا عملوكا في الحال أو تسببه أو في المال اقتضية
بشرط وأضاف الى ملكه وحنث بعد كما أثرته من قلان ومتى تعلق بالعين
المملوكه اعتبر بقاؤها واستقر الملك الى الحنث ولا تدخل فروعها المتصله
والمنفصله الحادثه قبل الحنث عالبا وتضمن بعده قيمان أمانة قبضت لا بإ
ختيار المالك ولا تجزي القيمة عن العين ويصح تعليق تعيينها في الذمة واذا
عين مصرفا تعين ولا يعتبر القبول باللفظ وتبطل بالرد والفقر الغير ولده و
منفقه والمتجدد للمشهور ثم معتاد صلاته ثم حيث شاء وفي الفعل كونه
مقدورا معلوم الجنس جنسه واجبا والا فالكفارة الآتي المندوب
والمباح فلا شئ ومتى تعذر الوصف عن نحو الحج والصوم كالفرض وعد غيرهما
كفعل المبت فالكفارة عين كمن التزم تمرة محضورة أو واجبا تم فعله أو
لعكسه أو نذر اولم يتم واداعين للصلاة والصوم والحج زمانا أثم للتأخير و
لم يجزه التقديم الا في الصدقة ونحوها فيجزيه وفي المكان تفصيل وخلاف ومن
نذر باعتاق عبده فاعتق غيره ولو بعوض اوغن كفارة باب الفالة ٥ ف
اللقطة واللقيط فصل انما يلتقط ممين فيكره أو كمايب ماشر
فوته من موضع ذهابه يجر له المالك بمجرد نيته الرد والاضمن للمالك ولو بعيب
المال ولا ضمان ان ترك طلب التقاطه ما لم يرد فيها ناحه كما يجب للتشهيد
عما مضه ملك ولو مع مباح فصل وهي كالودبعة الآتي جواز الوضع في المزيد
والابداع للعذر ومطالبة الغاصب بالقيمة ويرجع بما انفق بنيته ويحرم
الخبر عن لم يحكم له ببينته ويحلف له على العلم ويجب التعريف عما كل يسامح
بمثله في مضان وجود المالك سنة ثم تصرف في فقير أو مصلحة بعد اليأس و
لا ضمن قبل وان أيس بعده ويضمن ماخشي فساده ان اباع والا
تصدق ويغرم للمالك مثل وجده لا القيمة الا لشرط او العين فان ضلت
فالتقطت انقطع حقه فصل واللقيط حر من دار الحرب عبد ومن دارنا

حر أمانة

حر أمانة هو ومالي يده يتفق عليه بلا رجوع ان لم يكن له مال في الحال
ويرد للواضع لا اللقطة فان تعددوا واستووا أقورا فابن كل
فرد ويجوز عرم أب باب الصيد فقل انما يحل من البحري ما اخذ حيا
أو ميتا بتسبب آدمي أو جرح الماء أو قذفه أو تصويبه فقط والا
صل فيما التبس هل قذف حيا الحيوة ومن غير الحرمين ما انفرد
بقتله بخرق لا صدم ذو ناب يقبل التعليم أرسله مسلم متعلم
أو زجره وقد استرسل فانزجر ولحقه فورا وان تعدد ما لم يتخلل اعراض
من ذي الناب أو هلك بفتك مسلم بمجرد ذي حد كالسهم وان قصده به
غيره ولم يشاركه كافر فيهما والاصل في الملتبس الحظر وهو لمن أثر سهمه
والمتناخرجات ويؤكل ما أدرك حيا ويحلت من ملك الغير ما لم يعده له جائف
أو بآلة الغصب باب الذبح فقل يشترط في الذابح الاسلام فقط
وفي كل من الاوداج ذبحا أو نحرا وان بقي من كل دون ثلثه أو من القفا
ان فراها قبل الموت وبعده أو حجر حاد أو نحوهما عاليا والتسمية ان ذكر
ولو قلت أو تعمدت بحيث تحرك شئ من شديد المرض بعد ذبح ونذبح الا
ستقبال لا لتعين تذكية السبع ولا ذا ان الجنين عنه وما تعذر ذبحه
لند أو وقوع في بئر بالرمح ونحوه ولو في غير موضع الذبح باب الاضحية
فصل تسن لكل مكلف بدنة عن عشرة وبقرة عن سبعة وشاة عن
ثلاثة وانما يجزي الاعلى ومن الضان الجذع فصاعدا ومن غيره
الثني فصاعدا لا الشرقاء والمقابلة والمدابرة والعمياء والعجفاء
وبينة العور والعرج ومسلولة القرن والاذن والذنب والاليه وبعقة عن
العسير فصل ووقتها بين لا قدره الصلاة من غير النهر الى آخر ثالثه ولمن ذبح
وفعل من عقيقة باب الاضحية من الزوال فان اختلف وقت الشريكين فاخرهما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)